

في الماضي مع عدم دخول المجاز في المصدر الذي هو  
في ضمن الفعل الماضي او المستقبل واما في المستقبل لان  
اسم الفاعل قد يستعمل في المفعول مجازا وعكسه  
مع عدم دخول المجاز في المصدر وايضا فقد يطلق  
الضارب على من صدر منه الضرب في الماضي وعلى  
من يصدر منه في المستقبل بطريق المجاز مع عدم  
دخول المجاز في الضرب الذي هو مصدره ان اجعلت  
هذا فقول المصنف ومنع الامام الحرف مطلقا مراده  
بالنسبة الي مجاز الافراد والافقد سبق انه يجوز  
دخول المجاز فيه بالانضمام ولكنه يجعله من  
مجاز التركيب لا الافراد الذي بحث فيه الاصولي  
ولا يكون في الاعلام خلافا للغزالي في صالح الصفة  
لا يدخل المجاز في الاعلام لا بالذات ولا بالواسطة  
لانها وضعت للفرق بين ذات وفرد داخلها  
المجاز لبطا هذا الغرض ولا نه المفضل لعلاقة وشي  
المجاز العلاقة فان استعمال العلم في مساه انما هو موضع  
استقلاله لا بالنقل للعلاقة سواء سبق وضعه لمسي  
اخر وهو الذي تسميه الخويون علماء منطقيا ولم  
يسبق وهو الذي تسميه من تجلا كخطفان كذا قاله

للادام

الامر والبيضاوي وقص الغزالي فقال يدخل في  
الاعلام الموضوعه للصفه كالاسود والحرف دون  
الاعلام التي لم توضح الا للفرق بين الذات للزيد  
وعمر وهو حسن وقال بعض شارحي المحصول  
انما قال الغزالي ذلك بنا على براه في عدم العلاقة في  
المجاز فالمجاز عنده ما استعمله العرب في غير موضعه  
واعلم ان المصنف لم يحكم قوله بالتجوز في الاعلام مطلقا  
وقد حكاه الانباري في مجمع ثلث مذاهب ووجهه  
بانك تقول قرأت سيبويه وانت تريد الكتاب فقد  
جوز باطلاق اسم صاحب الكتاب عليه ثم ضعفه بان  
سيبويه باق على الدلالة على الرجل وانما جاء التجوز من  
جهة صدق الكتاب لا من جهة اطلاق لفظ صاحب  
الكتاب عليه وقال ابن عيش في شرح المفضل قال  
الخويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من  
ذلك تغير اللغه فانه يجوز ان ينقل اسم ولذلك  
من خالد الي جعفر ومن اي بكر الي محمد وليس كذلك  
اسم الجنس فانك لو سويت الرجل فرسا والفرس  
رجلا كان تغيير اللغه وانما اتى بالاعلام للاختصاص  
وترك التطويل بتعداد الصفات **ص** ويعرف بتبادر